الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

ج01/154(09/20)/24- خ(0247)

كلمة

معالي السيد صبري بوقدوم

وزير الشؤون الخارجية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

أمام

مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري

في دورته العادية (154)

(عبر تقنية الفيديو كونفرنس)

الأربعاء: 9 سبتمبر/ أيلول 2020

بسم الله الرحمن الرحيم
و الصلاة والسلام على أشرف المرسلين

أصحاب السمو والمعالي،
معالي السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية ،
أصحاب السعادة،
السيدات والسادة،

بداية، أتوجه إلى أخي معالي الدكتور رياض المالكي، وزير خارجية دولة فلسطين الشقيقة بتهاني الخالصة، متمنياً له النجاح والتوفيق في رئاسة هذه الدورة، و أشكر معالي السيد يوسف بن علوي، وزير الخارجية السابق لسلطنة عمان الشقيقة، على جهوده المعتبرة خلال ترؤسه للدورة "153"لمجلسنا الموقر.

وبالمناسبة أرحب بمعالي السيد بدر بن حمد بن حمود البوسعيدي، وزير خارجية عمان، ومعالي السيد عثمان الجرندي، وزير الشؤون الخارجية و الهجرة والتونسيين بالخارج وأجدد لهما التهاني الخالصة بمناسبة توليهما مهامهما الجديدة، متمنيا لهما النجاح والتوفيق.

أصحاب السمو والمعالي،

ينعقد اجتماعنا هذا في ظرف خاص تمر به دولنا العربية على غرار باقي دول العالم جراء استمرار تفشي وباء كوفيد-19، والذي رتب علينا تحديات جديدة تُضاف إلى حزمة الملفات والقضايا التي تشغل دولنا وشعوبنا في منطقتنا العربية.

إن هذه الجائحة ورغم قساوتها إلا أنها عززت روح التضامن والتنسيق بين بلداننا العربية ومع الدول الصديقة، من خلال التعاون وتبادل التجارب للتصدي للآثار والانعكاسات السلبية التي خلفها هذا الوباء على مختلف الأصعدة الإنسانية والاقتصادية و الاجتماعية.

السيدات والسادة،

إنّ هذا الوضع الدولي غير المسبوق، لم يثنِ الاحتلال الإسرائيلي عن التمادي في استباحة الحقوق الفلسطينية و فرض سياسة الأمر الواقع غير آبهٍ بقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

و أود في هذا المقام، أن أجدد تضامن ودعم بلادي اللامشروط لحقّ الشعب الفلسطيني الشقيق في استعادة كافة حقوقه الوطنية المشروعة، وغير القابلة للتصرف، وعلى رأسها إقامة دولته المستقلّة على حدود 1967، وعاصمتها القدس الشريف، طبقا لقرارات الشرعية الدولية والقرارات الأممية ومرجعيات السلام، بما فيها قمة بيروت.

إن هذا الموقف الثابت والذي عبرت عنه بلادي في كل المناسبات والمحافل العربية والدولية إنما هو نابع من قناعتها بعدالة وشرعية القضية الفلسطينية التي لن تعرف طريقها إلى الحل العادل والدائم إلا بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي العربية المغتصبة.

و في هذا الإطار، تهيب الجزائر بالإخوة في فلسطين لأن يعملوا على ترتيب بيتهم الداخلي في ظل هذه الظروف العصيبة التي تمر بها القضية الفلسطينية، وبأن يتقدموا

في مسار المصالحة الذي أصبح ضرورة أكثر من أي وقت مضى، وأن يضعوا مصلحة الأمة والقضية الفلسطينية فوق كل اعتبار.

أصحاب السمو و المعالي،

وبخصوص ليبيا، فقد استبشرنا خيرا بالتطورات الايجابية الأخيرة، بعد إعلان رئيس المجلس الرئاسي، الأخ فائز السراج، ورئيس مجلس النواب، الأخ عقيلة صالح، وقف اطلاق النار في كل الأراضي الليبية والدعوة إلى تفعيل العملية السياسية لإنهاء الأزمة الليبية.

وأذكر في هذا الإطار، أن بلادي التي عبرت في حينه عن ارتياحها لإطلاق هاته المبادرة التوافقية، عملت منذ بداية الأزمة على التحرك على جميع المستويات الإقليمية والدولية ولدى كل الأطراف الليبية وفق مقاربة تهدف إلى إيقاف نزيف الدم في هذا البلد الشقيق والولوج إلى الحل السياسي، وعبرت مرارا عن رفضها القاطع للتدخلات الأجنبية وتوريد الأسلحة إلى ليبيا.

كما تؤكد الجزائر مجددا، عن استعدادها لاحتضان حوار حقيقي بين كافة الأطراف الليبية، من أجل إطلاق المسار السياسي وتوفير كل متطلبات نجاحه في إطار التنسيق مع دول الجوار وعلى أساس الشرعية الدولية ومخرجات مؤتمر برلين و الإرادة السيدة للشعب الليبي، بما يضمن وحدة ليبيا و أمنها واستقرارها.

السيدات والسادة،

بخصوص سوريا، فإن الجزائر التي ما فتئت تدعو منذ بداية الأزمة إلى ضرورة تغليب لغة الحوار ووقف العنف و إطلاق حوار سياسي بين الأشقاء السوريين، تسجل بارتياح استمرار الجهود الدولية الرامية إلى حل الأزمة و التوصل إلى اتفاق نهائي يحفظ وحدة سورية واستقرارها وسيادتها.

أصحاب السمو والمعالي،

أما في اليمن الشقيق ، فإننا ندعو مجددا الفرقاء إلى ضرورة الإسراع في تطبيق بنود اجتماع ستوكهولم و "اتفاق الحديدة" الذي قبلت بموجبه الأطراف المعنية البدء الفوري في إجراءات كسب الثقة والتقدم في تنفيذ بنوده بما يكفل الحفاظ على وحدة الشعب اليمني وسيادته وسلامة أراضيه.

كما أدعو إلى ضرورة تكاثف الجهود العربية والدولية للتخفيف من الآثار الكارثية لاسيما الاقتصادية والانسانية التي عصفت بهذا البلد الشقيق جراء هذه الحرب التي استنزفت اليمن في قدراته و طاقاته.

السيدات والسادة،

أما في السودان، فقد تلقينا ببالغ الارتياح اتفاق السلام الموقع مؤخرا بجوبا بين الحكومة الانتقالية السودانية والجبهة الثورية، وهو انجاز سيشكل لا محالة لبنة جديدة لتعزيز الأمن و السلام في ربوع السودان وتحقيق تطلعات الشعب السوداني الشقيق في التنمية والازدهار.

أصحاب السمو والمعالي،

يبقى ملف إصلاح العمل العربي المشترك من أهم الورشات التي نتفق جميعا على ضرورتها وأولويتها، وهو ملف يفرض نفسه اليوم أكثر من أي وقت مضى، بالنظر إلى العلاقة العضوية بين دور الجامعة العربية و إصلاح هياكلها و أساليب تسييرها بما يمكنها من الاستجابة للتحديات الإقليمية و الدولية.

وعليه، نرى أنه حان الوقت لإيلاء هذا الملف الأهمية التي يستحق، بترجمة المجهودات التي بذلت في هذا الشأن طيلة السنوات السابقة إلى قرارات ملموسة تعيد لجامعتنا دورها المنتظر من كل شعوب الأمة. نريد جامعة تجمع و جامعة تُحترم من الجميع و جامعة نتكئ عليها عند الحاجة.

ينبغي أن يولى الجانب المالي أهمية خاصة، من خلال بحث أنجع السبل للاستفادة من المخصصات التي تساهم بها الدول الأعضاء استفادة مثالية، خاصة في ظل هذه الظروف المستعصية التي تمر بها دولنا العربية.

وفي هذا السياق، ندعو مختلف الورشات التي أنشأناها في هذا الشأن إلى الإسراع في عرض نتائج أعمالها أمام مجلسنا الوزاري في أقرب الآجال ليتخذ ما يراه مناسبا في شأنها.

وهو ما ننتظره من قمة الجزائر المقبلة التي نأمل أن تكوم محطة فارقة في مسار إصلاح العمل العربي المشترك، كما كانت قمة الجزائر عام 2005، التي شهدت الإعلان عن قرارات هامة، واستحقت آنذاك تسميتها بقمة الإصلاح.

و أود التأكيد بهذه المناسبة على رغبة وعزم الجزائر لاستضافة القمة العربية الـ 31 في أقرب فرصة ممكنة، باعتبار أن ترتيبات احتضانها قد انطلقت منذ مدة وهو ما وقف عليه السيد الأمين العام شخصيا لدى زيارته لبلادنا شهر فبراير الماضي، غير أن انتشار وباء كوفيد 19، حال دون انعقادها في موعدها.

هذا و سنستمر في التواصل مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية حول هذا الموضوع إلى حين توفر الشروط الصحية الضرورية وتحديد موعد جديد لعقد هذه القمة بالجزائر.

أتمنى لأشغال مجلسنا الموقر كل النجاح و التوفيق وشكرا على حسن الإصغاء والسـلام الله عـليـكـــم ورحمة الله وبركاته.